

## مسح الموازنة المفتوحة – الجزائر 2012

مؤشر الموازنة المفتوحة 2012 - الدرجة: 13 نقطه  
[[حكومة الجزائر تتيح للجمهور معلومات: --- ضئيلة --- الحد الأدنى منها --- بعضها --- الهامة منها --- بكم وفير]]

### أ. مؤشر الموازنة المفتوحة

الرسم البياني 1. نتيجة الـ OBI بعد ثلاثة مسوحات:

مؤشر الموازنة المفتوحة ( OBI ) لعام 2012	مؤشر الموازنة المفتوحة ( OBI ) لعام 2010	مؤشر الموازنة المفتوحة ( OBI ) لعام 2008
13	1	2

الرسم البياني 2. كيف تقارن الجزائر بين جيرانها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟

الجزائر	13
مصر	13
العراق	4
الأردن	57
لبنان	33
المغرب	38
قطر	0
المملكة السعودية	1
تونس	11
اليمن	11

يقيم مسح الموازنة المفتوحة ما إذا كانت الحكومة المركزية في كل البلدان المشمولة بدراسات استقصائية تتيح للجمهور ثنائي وثائق رئيسية من الميزانية، وكذلك ما إذا كانت البيانات الواردة في هذه الوثائق شاملة، و تم توفيرها في وقت مناسب، و مفيدة. المسح يستخدم المعايير المقبولة دوليا لتقييم الشفافية في كل بلدان الميزانية التي وضعتها المنظمات الدولية المتعددة الأطراف، مثل صندوق النقد الدولي (IMF)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (INTOSAI).

وتستخدم درجات نتائج الاستطلاع المدوّنه من 95 من الـ 125 سؤالا مفتوحا لحساب درجات موضوعية و ترتيب نسبية الشفافية لكل بلد شملها الاستطلاع. هذه الدرجات المركبة تشكّل مؤشر الموازنة المفتوحة (OBI)، و هو المعيار الدولي النسبي المستقل و الوحيد لشفافية الميزانية.

درجة OBI في الجزائر عن عام 2012 هو 13 من أصل 100، وهو أقل بكثير من متوسط الدرجات 43 لكل 100 دولة شملتها الدراسة. بل هو أيضا أقل من درجات البلدان الأخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما فيها الأردن، لبنان، والمغرب. فدرجات الجزائري تشير إلى أن الحكومة توفر للجمهور معلومات ضئيلة عن ميزانية الحكومة الوطنية وأنشطتها المالية خلال سنة الموازنة. هذا يعتبر تحديا للمواطنين في محاسبة الحكومة على دارتها للأموال العامة.

وقد ارتفعت درجات OBI فى الجزائر لعام 2012 الى 13 نقطة من OBI 1 فى عام 2010.

الرسم البياني 3. من صفر إلى 100: ازدادت كمية المعلومات التي يتيحها الجزائر من تقارير الميزانية الثمانية الرئيسية؟

0	2010	بيان الموازنه الأولى
0	2012	
0	2010	الموازنه التنفيذية المقترحة
20	2012	
67	2010	الميزانيه المعتمدة
100	2012	
0	2010	موازنة المواطنين
0	2012	
0	2010	تقارير العام
0	2012	
0	2010	المراجعة نصف السنوية
0	2012	
0	2010	تقرير نهاية العام
0	2012	
0	2010	تقرير المراجعة
0	2012	

و يتألف مؤشر الموازنة المفتوحة من النقاط الفرعية لكل من وثائق الميزانية الثمانية الرئيسية المقررة في المسح. هذه النقاط الفرعية تمثل متوسط الدرجات التي تم تحصيلها من مجموعة من الأسئلة في المسح التي تقيس توفرها للجمهور و كم المعلومات في تلك الوثائق. والنقاط الفرعية قابلة للمقارنة عبر كل من الدول التي شملها المسح.

الجدول 1. ما هي وثائق الميزانية الثمانية الرئيسية، و هل يستطيع الجمهور التوصل إليها؟

حالة الإصدار	وصف المستند	المستند
تم إصداره للإستخدام الداخلي	يوفر معلومات عن الروابط بين سياسات الحكومة والموازنات وعادة ما يحدد الموضوعات العامة التي ستحدد الميزانية المقترحة التي يتم عرضها على المجلس التشريعي.	بيان الموازنه الأولى
تم نشره	تعرض مخططات الحكومة التي ترفع الإيرادات من الضرائب وغيرها من المصادر و تصرف الأموال لدعم أولوياتها، وبالتالي تحوّل أهداف السياسات إلى أفعال.	الموازنه التنفيذية المقترحة
تم نشره	هى أداة قانونية تيجيز للحكومة التنفيذية رفع الإيرادات، و صرف النفقات، وتحمل الديون.	الميزانيه المعتمدة
لم يتم إصداره	هى عرض غير فني لتمكين الجمهور العام من فهم خطط الحكومة لزيادة الإيرادات و صرف المال العام من أجل تحقيق أهداف السياسة.	موازنة المواطنين

تم إصداره للإستخدام الداخلي	توفر قياسات دورية (شهرية أو فصلية) للإتجاهات الفعلية في الإيرادات و النفقات والديون، و تسمح بالمقارنات مع أرقام الميزانية و تعديلاتها.	تقارير العام
تم إصداره للإستخدام الداخلي	توفر لمحة عامة عن المؤثرات في الميزانية في منتصف عام الميزانية و تتناول أي تغييرات في الافتراضات الاقتصادية التي تؤثر على سياسات الميزانية المعتمدة.	المراجعة نصف السنوية
تم إصداره للإستخدام الداخلي	يحتوي على معلومات تقارن التنفيذ الفعلي للميزانية نسبة إلى الميزانية المعتمدة.	تقرير نهاية العام
تم إصداره للإستخدام الداخلي	هو تقييم مستقل للحسابات الحكومية من قبل هيئة البلاد العليا للمحاسبات. عادة يتم تقييم إذا ما حققت الحكومة التنفيذية من إيرادات و إنفاق الأموال بما يتماشى مع الميزانية المعتمدة، و إذا كانت حسابات الحكومة من الإيرادات و النفقات دقيقة و تعطى صورة موثوق بها للوضع المالي.	تقرير المراجعة (المحاسبة العامة)

### التوصيات

درجات الجزائر في مؤشر الموازنة المفتوحة ارتفعت منذ الجولة الأخيرة من مسح الميزانية المفتوحة، وهو تطور مشجع يستدعي تهنئة الحكومة. ومع ذلك، بـ 13 نقطة من أصل 100 في مؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2012، فلحكومة الجزائر القدرة على توسيع الشفافية في الموازنة إلى حد كبير بتطبيق عدد من التدابير، البعض منها يمكن أن يتحقق بسرعة كبيرة و بدون تكلفة تقريبا.

الشراكة الدولية للميزانية توصي الجزائر أن تتخذ الخطوات التالية لتحسين الشفافية في الموازنة:

- عليكم نشر بيان الموازنة الأولى، تقارير العام، المراجعة النصف سنوية، تقرير نهاية العام، وتقرير المراجعة، والتي يتم إنتاجها حاليا للإستخدام الداخلي. (يمكن العثور على توجيهات مفصلة عن محتويات هذه الوثائق الخمس في هذا [http://internationalbudget.org/wp-content/uploads/Government Transparency Guide1.pdf](http://internationalbudget.org/wp-content/uploads/Government%20Transparency%20Guide1.pdf)) وفقا لمسح الموازنة المفتوحة لعام 2012، تصدر 47 دولة بيان الموازنة الأولى، بما في ذلك الأردن المجاورة للجزائر؛ 78 دولة تصدر تقارير العام، بما في ذلك جيرانكم مصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس، واليمن؛ 29 دولة تصدر تقارير المراجعة النصف سنوية، رغم أن المنطقة كلها تخلو من أي دولة أخرى تصدر هذه الوثيقة؛ 72 دولة تصدر تقرير نهاية العام، بما في ذلك جيرانكم مصر والعراق والأردن ولبنان وتونس، واليمن؛ و 68 دولة تصدر تقرير المراجعة، بما في ذلك جيرانكم الأردن والمغرب، وتونس. يمكن الإطلاع على وصلات لوثائق الميزانية التي نشرتها هذه الدول من موقع IBP: <http://internationalbudget.org/what-we-do/open-budget-survey/country-info>
- عليكم إصدار و نشر الموازنة للمواطنين. يمكن الإطلاع على إرشادات مفصلة بشأن محتويات ميزانية المواطنين في هذا الدليل: <http://internationalbudget.org/publications/the-power-of-making-it-simple-a-government-guide-to-developing-citizens-budgets/>. وفقا لمسح الموازنة المفتوحة لعام 2012، 26 دولة نشرت الميزانية للمواطنين، بما في ذلك المغرب، جار الجزائر.
- عليكم زيادة الشمولية في مقترحات الموازنة التنفيذية، وتحديدًا من خلال التركيز على توفير المعلومات على المجالات التالية:

- تصنيفات نفقات الميزانية للسنة الحالية وعلى مدى السنوات قبل وبعد موازنة العام (انظر الأسئلة 1-6 و 18-21، و 24-26 من استبيان الموازنة المفتوحة)؛
- مستوى وتكوين الدين الحكومي للسنة المالية والسنوات السابقة لسنة الميزانية (انظر الأسئلة 11-13 و 33-34 من استبيان الموازنة المفتوحة)؛
- أثر توقعات الاقتصاد الكلي والافتراضات المختلفة (انظر الأسئلة 14-15 من استبيان الموازنة المفتوحة)؛
- سرد سياسة ومقاييس الأداء (انظر الأسئلة 16-17 و 48-55 من استبيان الموازنة المفتوحة)؛
- قضايا ما وراء الميزانية الأساسية، مثل الأموال من خارج الميزانية، والأنشطة شبه المالية، متأخرات الإنفاق، الخصوم المحتملة والمستقبلية، والأصول المالية وغير المالية، والنفقات الضريبية (انظر الأسئلة 35-47 من استبيان الموازنة المفتوحة)؛ و
- التواريخ والجدول الزمنية (انظر الأسئلة 57 و 58 من استبيان الموازنة المفتوحة)

## ب. قوة المجالس التشريعية و الهيئات العليا للمراجعة و المحاسبات في الرقابة على الميزانية

يفحص مسح الموازنة المفتوحة مدى الرقابة الفعالة التي تقوم بها المجالس التشريعية و الهيئات العليا للمراجعة و المحاسبات. هذه المؤسسات تلعب دورا حاسما - كثيرا ما تنص عليها الدساتير الوطنية - في التخطيط والإشراف على تنفيذ الميزانيات الوطنية.

الجدول 2. الجزائر لديها أضعف مشاركة و رقابة على الموازنة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الدولة	مشاركة الجمهور في الموازنة	سلطة الهيئة العليا للمراجعة و المحاسبات	السلطة التشريعية
الجزائر	ضعيف	معتدل	ضعيف
مصر	ضعيف	معتدل	معتدل
العراق	ضعيف	قوي	معتدل
الأردن	ضعيف	ضعيف	معتدل
لبنان	ضعيف	معتدل	معتدل
المغرب	ضعيف	ضعيف	ضعيف
المملكة العربية السعودية	ضعيف	معتدل	ضعيف
اليمن	ضعيف	قوي	ضعيف
قطر	ضعيف	ضعيف	ضعيف
تونس	ضعيف	ضعيف	ضعيف

**قوي:** متوسط الدرجات بين 66 و 100؛ **متوسط:** متوسط الدرجات بين 34 و 66؛ **ضعيف:** متوسط الدرجات أقل من 34

يقيم مسح الموازنة المفتوحة إذا كانت المجالس التشريعية تقيم الرقابة فعالة على الميزانية بقياس الأداء فيما يلي: إجراء المشاورات مع السلطة التنفيذية قبل إيداع مشروع الموازنة في المجلس التشريعي، والقدرة على البحث و المناقشة الرسمية لسياسة الميزانية العامة، إتاحة الوقت لمناقشة وإقرار الميزانية، السلطة القانونية لتعديل الميزانية المقترحة و الموافقة علي التحويلات في ميزانية المصروفات والإيرادات الزائدة التي تم جمعها، السلطة التكميلية للموازنة ، سلطة الموافقة على استخدام أموال الطوارئ، والتدقيق في تقارير مراجعة المحاسبات.

يقيم مسح الموازنة المفتوحة إذا كان للهيئات العليا لمراجعة المحاسبات السلطة اللازمة لتوفير الرقابة الفعالة على الميزانية باستخدام المؤشرات الأربعة التالية: سلطة إزالة رئيس الهيئة العليا لمراجعة المحاسبات، السلطة القانونية للمراجعة في الأموال العامة، والموارد المالية متاحة لذلك، وتوافر موظفي التدقيق المهرة.

### التوصيات

- توصي الشراكة الدولية للميزانية الجزائر القيام بالإجراءات التالية لتحسين الرقابة على الميزانية:
- الواجب إحتواء المجلس التشريعي على مكتب لبحوث الميزانية المتخصصة لمساعدته في تحليل الميزانية، ينبغي عالية المداولة الرسمية في سياسة الميزانية العامة قبل تقديم مشروع الموازنة التنفيذية المقترحة، ، ينبغي عالية إعادة التدقيق في جميع تقارير المحاسبات، و يكون له السلطة القانونية في تعديل الموازنة التنفيذية المقترحة؛ و على السلطة التنفيذية إجراء مشاورات مع أعضاء المجلس التشريعي كجزء من عملية تحديد أولويات الميزانية، كما يجب على السلطة التنفيذية السعي في حصول على موافقة من المجلس التشريعي قبل تحويل الأموال بين الوحدات الإدارية و بين البنود و ذلك قبل استخدام العائدات الزائدة التي قد تتاح خلال تنفيذ الميزانية و الميزانيات التكميلية قبل التصرف في هذه الأموال (انظر السؤال 59، 97-98، 100، 102-105، و 107 من استبيان الموازنة المفتوحة).
  - الواجب تمكين الهيئة العليا للمراجعة بالإجراءات التالية: تتطلب موافقة نهائية من الهيئة التشريعية أو القضائية لإزالة رئيس الهيئة، و على الهيئة الإحتفاظ بنخبة من الموظفين المهرة لإجراء عمليات التدقيق في وكالات القطاع الأدنى للحكومة المركزية (انظر السؤال 90 و 94 من استبيان الموازنة المفتوحة).

## د. توفير الفرص للمشاركة العامة

لقد أثبتت بحوث و تجارب المجتمع المدني على مدى السنوات الـ 15 الماضية أن الشفافية على حد ذاتها لا تكفي لتحسين الحكم. يمكن للشفافية جنبا إلى جنب مع توفير الفرص للجمهور على المشاركة في الميزانية تعظم النتائج الإيجابية المرتبطة بالميزانية مفتوحة. ولذلك، فإن مسح الميزانية المفتوحة يوفر الفرص للجمهور على المشاركة في صنع القرار في الميزانية الوطنية. هذه الفرص تتوفر في جميع مراحل عمل السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، والهيئة العليا لمراجعة حسابات الميزانية.

### الجدول 3. الجزائر لديها مجال كبير لتحسين المشاركة العامة

النتائج	المطلوبات
	<b>العملية المتبعة قبل التشاور</b>
موجود ولكن ضعيف	الشرط الرسمي لمشاركة الجمهور (Q114)
موجود ولكن ضعيف	توضيح الغرض من مشاركة الجمهور (Q115)
غير موجود	إتصالات خارج نطاق نشر تقرير الهيئة العليا للمراجعة لنتائج التدقيق (Q124)
	<b>عملية التشاور</b>
موجود ولكن ضعيف	الآليات التي وضعتها السلطة التنفيذية للمشاركة خلال تخطيط الميزانية (Q116)
غير موجود	جلسات الإستماع العامة للسلطة التشريعية في إطار الاقتصاد الكلي للميزانية (Q119)
غير موجود	جلسات الإستماع العامة للسلطة التشريعية حول ميزانيات كل وكالة على حدة (Q120)
غير موجود	الفرص المتاحة في السلطة التشريعية لتلقى شهادات من الجمهور خلال جلسات إستماع الميزانية (Q121)
غير موجود	آليات وضعتها السلطة التنفيذية للمشاركة أثناء تنفيذ الميزانية (Q117)
غير موجود	آليات وضعتها الهيئة العليا للمراجعة للمشاركة في جدول المراجعة (Q123)
	<b>العملية المتبعة بعد التشاور</b>
موجود و يمكن التحسين منة	تعليقات السلطة التنفيذية حول استخدام المشاركات المقدّمة من الجمهور (Q118)
غير موجود	إصدار السلطة التشريعية التقارير حول جلسات الاستماع للميزانية (Q122)
غير موجود	تعليقات الهيئة العليا للمراجعة حول استخدام المدخلات التي تقدم بها الجمهور (Q125)

استنادا إلى هذه المؤشرات، يرى مسح الموازنة المفتوحة 2012 أن فرص المشاركة العامة في عملية الموازنة في الجزائر ضعيفة.

### التوصيات

توصي الشراكة الدولية للميزانية الجزائر بتوسيع المشاركة الجماهيرية في الموازنة بعد أن دلت مؤشرات مسح الموازنة المفتوحة في الدولة عن ضعف الأداء نحوها (انظر الجدول 3 أعلاه والأسئلة 114-177 و 119-125 وفي استبيان الموازنة المفتوحة).

## ج. وصف المسح، المنهجية، الدقة، و معلومات للاتصال بالباحث

مسح الموازنة المفتوحة هو أداة بحثية تستند على الحقائق التي يسهل ملاحظتها من الظواهر، لتقييم ما يحدث على أرض الواقع. عادة يتم اعتماد الإستنتاجات البحثية من خلال الاستشهاد والتعليقات، بما في ذلك الإشارة إلى وثيقة الميزانية، أو قانون، أو وثيقة عامة أخرى؛ بيان عام من مسؤول حكومي، أو تعليق من مقابلة وجها لوجه مع مسؤول حكومي أو غيره من الأطراف المتخصصة. يتم جمع بيانات المسح من خلال استبيان يكمله خبراء ميزانية مستقلين، غير مرتبطين مع الحكومة الوطنية، من كل دولة. ثم يتم مراجعة الاستبيان من كل دولة بمعرفة خبيرين مستقلين مجهولين ليسا مرتبطين بالحكومة أيضا. بالإضافة إلى ذلك، تدعو IBP الحكومات الوطنية للتعليق على النتائج الأولية من المسح و يتم إعتبار هذه التعليقات قبل وضع الصيغة النهائية

لنتائج المسح. إستغرقت عملية البحث لعام 2012 بأكملها أكثر من 18 شهرا؛ ما بين يوليو 2011 وديسمبر 2012، وشارك فيها نحو 400 خبيرا.

يعتبر مسح الموازنة المفتوحة مصدرا موثوقا للبيانات عن شفافية الممارسات في موازنة الحكومات الوطنية و العاملين في مجال التنمية، ووسائل الإعلام والمواطنين. و المستخدمين الحاليين لنتائج المسح تشمل شراكة الحكومة المفتوحة، و المبادرة الأفريقية التعاونية لإصلاح الميزانية (INTOSAI)، والبنك الدولي من خلال برنامج المؤشرات العالمية لإدارة الحكم، وعدد من وكالات المعونة الثنائية والهيئات المتعددة الأطراف الدولية والإقليمية. وقد عزز نشر مسح الموازنة المفتوحة 2012 صدارة المسح كمستودع بيانات عالمية بشأن الشفافية في الميزانية، والمشاركة، والمساءلة.

أجريت البحوث لإستكمال استبيان الموازنة المفتوحة لهذا البلد من قبل بركاء زين: جامعة تلمسان، University of Tlemcen, 29, rue Bataille Filaoussène Tlemcen 13000, Algeria, [mohammed.barka@fulbrightmail.org](mailto:mohammed.barka@fulbrightmail.org)

وقد تقدّمت الحكومة الجزائرية بتعليقاتها على نتائج الاستبيان لمشروع الميزانية المفتوحة.